

الدبلوم التنفيذي في الإدارة الحكومية	
مقرر مقدمة للإدارة العامة	
التكليف النصفي	
وزير التربية والتعليم	
محمد جلال حسن عثمان	مقدم الورقة



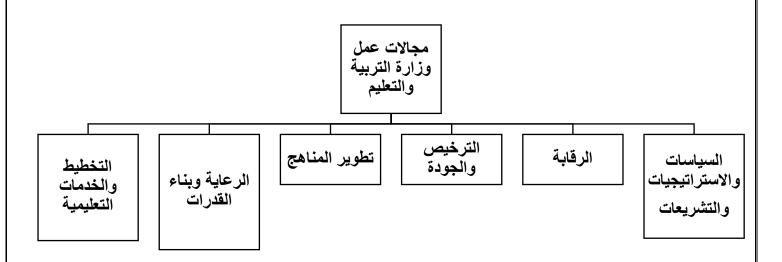
مقدمة

الموقع الوظيفي الذي أهتم به "كمواطن" هو وزير التربية والتعليم وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ما تقدمه وزارة التربية والتعليم من خدمات تؤثر في أجيال المستقبل
- الآثار والنتائج لا تظهر إلا بعد فترات طويلة مما يتطلب قراءة مستقبلية تنعكس ثمراتها في التخطيط للحاضر لحصد نتائج في المستقبل
 - لا تتحقق التنمية المستدامة الا بتوافر عنصر بشري مدرب وفعال وتلقى تعليماً وتقويماً جيداً.
 - شريحة أصحاب المصلحة متنوعة وموزعه مما يتطلب حُسن إدارة المصالح والحصول على الدعم اللازم للتغيير



أهم الأدوار والوظائف التي يقوم بها شاغل هذا الموقع الوظيفي:



مهام وزير التربية والتعليم:

- 1. اقتراح وإعداد السياسات والإستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالتربية والطفولة المبكرة ورياض الأطفال والتعليم العام والعالي في الدولة، بما فيها التعليم المهني والفني والتقني والخاص والتعليم المستمر، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة مجلس الوزراء.
- 2. اقتراح وإعداد الإطار العام لكافة المناهج في الدولة، وإعداد السياسات والمعايير المتعلقة بالمنهاج التعليمي الوطني والإختبارات ومصادر التعلم الخاصة به، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة



مجلس الوزراء، والعمل على إعداد وتأليف وتطوير الكتب الدراسية للمنهاج التعليمي الوطني.

- 3. اقتراح وإعداد السياسات والتشريعات والأنظمة المتعلقة بتقييم وتصنيف جميع مؤسسات التعليم العام الحكومي ومؤسسات الطفولة المبكرة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة مجلس الوزراء.
- 4. اعتماد المناهج التعليمية لمؤسسات التعليم العام الخاصة في الدولة وترخيصها وتقييمها واعتمادها وفقا للتشريعات والأنظمة الصادرة بهذا الشأن.
- 5. التنسيق مع مؤسسات التعليم المدرسي والجهات التعليمية لضمان تطبيق السياسات والإستراتيجيات والتشريعات للإرتقاء بالتعليم العام الحكومي والخاص.
- 6. اقتراح وإعداد السياسات والإستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالبعثات والمنح الدراسية داخل وخارج الدولة ويما يتوافق مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة مجلس الوزراء، والعمل على إيفاد البعثات الدراسية وتقديم المنح الدراسية ومتابعة شؤون طلبة البعثات والمنح الدراسية.
- 7. تطوير وتوحيد معايير المؤهلات والمهارات المطلوبة لجميع المهن والوظائف في الدولة والمعايير والإشتراطات اللازمة للإعتراف بالتعلم والخبرات السابقة وانتقال الأفراد بين مسارات ومؤسسات التعليم العام والعالى والتدريب المهنى والفنى



والتقني الحكومي والخاص داخل وخارج الدولة، وذلك بالنسيق مع الجهات المعنية.

- 8. التنسيق مع الجهات المعنية لوضع نظام ترخيص لمزاولة المهن والسياسات والمعايير الوطنية لتقييم وتنظيم جودة العمالة وتقييم مستويات ومخرجات التعلم
- و. اقتراح وإعداد السياسات والإستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالطلبة الموهوبين والمتفوقين وأصحاب الهمم وذوي الإحتياجات التعليمية الخاصة، وتلك المتعلقة بالإرشاد والتوجيه الشخصي والنفسي والإجتماعي والأكاديمي والمهني للطلبة وجودة الحياة الصحية والبدنية للطلبة في مؤسسات التعليم ومؤسسات ومراكز التعليم العالم والعالي الحكومي والخاص في الدولة، وكذلك التدريب المهني والفني والنقني العام والخاص، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية والإشراف على تنفيذها بعد موافقة مجلس الوزراء
- 10. اقتراح وإعداد السياسات والتشريعات والأنظمة المتعلقة بترخيص وتقييم وتصنيف مؤسسات التعليم ومؤسسات التدريب المهني والفني والتقني، وكذلك التعليم العالي والحكومي والخاص في الدولة بالتنسيق مع الجهات المعنية وتنفيذها بعد موافقة مجلس الوزراء، والعمل على اعتماد برامجها.
- 11. اقتراح وإعداد السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بتعزيز البحث العلمي والإبتكار ونقل المعرفة في مؤسسات التعليم العالى، وذلك بالتنسيق مع الجهات



المعنية، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة مجلس الوزراء، والعمل على تطوير المبادرات والمنح البحثية، وتنظيم وتطوير مؤسسات البحث العلمي والأكاديمي

- 12. وضع السياسات والمعايير الوطنية للترخيص وللتنمية المهنية للعاملين في المجال التعليمي، ومنح التراخيص للكوادر والقيادات التعليمية العاملة في مجال التعليم بما فيها التعليم المهنى والفنى والتقنى والخاص فى الدولة.
 - 13. تخطيط وتنفيذ عمليات الرقابة على مؤسسات الطفولة المبكرة والتعليم العام والعالي الحكومي والخاص في الدولة لضمان جودة مخرجات التعليم وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
 - 14. الإشراف على الإختبارات الدولية في الدولة وإدارة تطبيقها في كافة مؤسسات التعليمية المحلية المحلية المعنية
 - 15. إعداد الإختبارات الوطنية في الدولة وإدارة تطبيقها في كافة مؤسسات التعليم العام والعالي الحكومي والخاص ومؤسسات التدريب المهني والفني والتقني، والتنسيق مع الجهات المعنية.
 - 16. تنظيم تطبيق الإختبارات الدولية بالتنسيق مع المنظمات الدولية المختلفة بما في ذلك مشاركة الدولة و نتائج وتقارير الإختبارات الدولية
 - 17. إدارة وتنفيذ الفعاليات والبرامج التعليمية الوطنية والدولية على مستوى الدولة.



- 18. الإعتراف بهيئات ومؤسسات التعليم العام والعالي والتدريب المهني والفني والتقني والتقني العاملة خارج الدولة ومعادلة الشهادات والمؤهلات التي تمنحها، والتصديق على الشهادات والمؤهلات الصادرة عن مؤسسات التعليم العام والعالي والتدريب المهني والتقني المرخصة داخل الدولة.
- 19. وضع وتطوير الخطة العامة للتعليم العالي في الدولة، وتحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العام والعالي والحكومي والخاص بشأن حقول التخصص والدرجات العلمية التي تمنح في كل منها وسياسات قبول الطلبة ومعايير توزيعهم في هذه الحقول ويما يتناسب مع احتياجات المجنمع وسوق العمل.
 - 20. التنسيق مع الجهات المعنية للحصول على الإعتراف والإعتماد الدولي لمؤسسات وبرامج التعليم العالى، الحكومي والخاص
- 21. تحقيق التنسيق والتكامل بين الميزانيات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي الحكومي، وتطوير معايير التمويل والأداء بالتنسيق مع الجهات المعنية.
 - 22. رصد وجمع وتحليل بيانات التعليم في الدولة في كافة مؤسسات التعليم العالم والعالي الحكومي والخاص ومؤسسات التدريب المهني والفني والتقني، وتلك في المناطق الحرة وبالتنسيق مع الجهات المعنية ورفع تقارير بشأنها إلى مجلس الوزراء



- 23. إنشاء وتنظيم قاعدة شاملة للمعلومات والبيانات المتعلقة باختصاصات الوزارة على مستوى الدولة بالتنسيق مع الجهات المعنية وتحقيق التكامل معها في تبادل المعلومات والبيانات
- 24. إجراء الدراسات والبحوث التخصصية في المجالات ذات الصلة باختصاصات الوزارة، بما في ذلك رصد وتحليل الظواهر والمخاطر والتوجهات الإقليمية والدولية.
 - 25. اقتراح االإنضمام إلى المعاهدات والإتفاقيات الدولية والتوقيع عليها واقتراح اتفاقيات الشراكات مع الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتعلقة بأنشطة واختصاصات الوزارة أو االنضمام إليها وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية وغيرها من الجهات.
- 26. تمثيل الدولة في المنظمات والمعارض والمؤتمرات الإقليمية والدولية في المجالات التي تختص بها الوزارة وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية وغيرها من الجهات المعنية.

أهم المعارف والخبرات والمهارات التي يحتاجها شاغل هذا الموقع:

لابد أن يكون شاغل هذا الموقع ممن له باع طويل في مهنة التعليم حيث أنه مع كل أسف كثيراً ما يتم الاستعانة بمن ليس لهم خبرة في المجال التعليمي ولم يقوموا بمزاولة مهنة التعليم ويتم تعيينهم على رأس المنصب لمجرد حملهم للقب دكتور فحسب



ويمكن تقسيم معارف وخبرات ومهارات وزير التربية والتعليم إلى ثلاثة أقسام

- قسم المعرفة: وهنا ينبغى على من يتولى منصب وزير التربية والتعليم أن يكون ممن حصل على شهادات عليا وتمرس في البحث العلمي وقدم مساهمات علمية محكمة
 - قسم الأخلاق: أو ما يمكن تسميتهى بفقه التزكية حيث أن التعليم وحده لا يصنع انساناً نبيلاً فهناك تقويم أخلاقي لابد منه وينبغي أن يكون لدى من في المنصب خبرة في التربية
 - قسم الإدارة: ينبغي أن يكون لدى صاحب هذا المنصب القدرة والنهارة والخبرة على ادارة المؤسسات التعليمية فكثير من المجهودات تذهب هباءًا بسبب سوء الإدارة أو الجهل بها تماماً

- الجهات والمؤسسات والأفراد التي يتعامل معها بصورة منتظمة وتؤثر في قراراته:

تنقسم الجهات التي وجب على من يتولى منصب وزير التربية والتعليم أن يتعامل معها بصورة منتظمة هي الجهات الدولية الرسمية مثل منظمة اليونيسكو وغيرها من المنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الصحة العالمية (مبادرة المدارس التي تُعنى بالصحة)، برنامج الأغذية العالمي (مشروعات التغذية المدرسية)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ومنظمات دولية غير رسمية مثل منظمات المجتمع المدني العالمية التى تعنى بحقوق الطفل ويالمبادرات التعليمية المختلفة



و جهات ومؤسسات محلية مثل المدارس والهيئات التعليمية بالداخل ومجلس الوزراء ومؤسسة الرئاسة والصحافة والاعلام أما الأفراد فهم من المواطنين وأولياء أمور الطلبة.

وكل منها يؤثر بشكل جوهري في قرارات الوزارة ومن يترأسها مما يتطلب جهد إداري ضخم لتنظيم وضمان رضا أصحاب المصلحة وتلقى دعمهم لأي مشاريع تطويرية وتعليمية

- كيف يمكنك تحقيق أهدافك الشخصية بناء على هذه المعرفة الجديدة التي تولدت لديك:

تعلمت اثناء البحث ضرورة إحداث تكامل وتخطيط وتنظيم بين مختلف الجوانب وأن وضع السياسات وحده لا يكفي وأن هناك قواعد لابد وأن تقام من أجل أن يتم ضمان تنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف المرجوه منها

وأن هناك جهد مميز متوفر في عالمنا العربي ولدينا كوادر تعليمية وتربوية مميزة قادرة على احداث النهضة المنشودة لكن هناك غياب للوعى الجماهيري وكذلك للإرادة السياسية الحقيقية

كما تولد لدي التزام بضرورة العمل على مشروعي الذي قد يساهم فى تحقيق تعليم تكاملي مستمر ومواز للمنظومات التعليمية الموجودة حاليا والتى يتطلب اصلاحها كما اسلفت وعياً جماهيرياً وارادة سياسية وكلاهما غير متوفر بالدرجة الكافية التى يمكنها من تحقيق نقلة نوعية

كما تبين لي اثناء البحث أن هناك دراسات نظرية ومشروعات تطبيقية في عالمنا العربي ينبغي الالتفات اليها والتعلم منها واستكمالها والبناء عليها